No. 48386*

Germany
and
Syrian Arab Republic

Agreement between the Government of the Federal Republic of Germany and the Government of the Syrian Arab Republic concerning the repatriation of illegally-resident persons (with protocol). Berlin, 14 July 2008

Entry into force: *3 January 2009 by notification, in accordance with article 10*

Authentic texts: *Arabic and German*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Germany, 1 March 2011*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

Allemagne
et
République arabe syrienne

Accord entre le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne et le Gouvernement de la République arabe syrienne relatif au rapatriement des personnes résidant illégalement (avec protocole). Berlin, 14 juillet 2008

Entrée en vigueur : *3 janvier 2009 par notification, conformément à l'article 10*

Textes authentiques : *arabe et allemand*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Allemagne, 1er mars 2011*

** Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes réproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.*

حُرِّر في برلين بتاريخ 14 تموز 2008م على نسختين أصليتين باللغتين الألمانية و العربية و لكل منهما الحجية ذاتها.

عن حكومة
جمهورية ألمانيا الاتحادية

عن حكومة
الجمهورية العربية السورية

المادة السادسة
طلب العبور

(1) تُقدم كافة طلبات العبور وفقا للمادة الخامسة من هذا البروتوكول بشكل كتابي ، و تتضمن المعلومات التالية في حال توافرها لدى السلطات المختصة لدى الطرف المتعاقد الطالب:

أ ــ الأسماء الأولى و أسماء العائلة و اسم أسرة الشخص قبل الزواج.
ب- تاريخ و مكان الميلاد.
ج - الجنسية (باستثناء الأشخاص الذين لا ينتمون لدولة)
د ــ آخر عنوان معروف للشخص المعني على أراضي البلد المقصود.
هـ - نوع جواز السفر أو أية وثيقة سفر أخرى و رقمه و مدة صلاحيته، مع بيان الجهة المصدرة ، أو إذن الإقامة ، و صورة شخصية للشخص المعني ، و صورة عن البطاقة أو إذن الإقامة.
و ــ معلومات عمّا إذا كان الشخص المعني بحاجة إلى معاملة طبية خاصة ، بموافقته.
ز ــ معلومات عن إجراءات حماية و أمن خاصة ينبغي مراعاتها لدى التسليم.

(2) تلتزم السلطات المختصة لدى الطرف المتعاقد المطلوب إليه بالرد الخطي خلال ثلاثين يوماً من استلام الطلب.

(3) في حال موافقة السلطات المختصة لدى الطرف المتعاقد المطلوب إليه يجب أن يتم العبور خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الرد.

(4) يتم الاتفاق بشكل مباشر بين السلطة المختصة لدى الطرف المتعاقد الطالب و السلطة المختصة لدى الطرف المتعاقد المطلوب منه على الموعد الدقيق، و شكل الإعادة أو العبور (رقم رحلة الطيران ، مواعيد المغادرة و الوصول ، معلومات عن الأشخاص المرافقين عند اللزوم).

المادة السابعة
الكاليف

طبقا للمادة السادسة من الاتفاقية ، يدفع الطرف المتعاقد التكاليف التي تقع عليه خلال ستين يوما من **تاريخ** تقديم الفواتير من قبل الطرف الآخر، و ذلك إلى الحساب المصرفي العائد للطرف الآخر.

المادة الثامنة
بنود ختامية

(1) يدخل هذا البروتوكول التطبيقي حيز التنفيذ عند دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

(2) يتم الاتفاق على أية تعديلات على هذا البروتوكول بشكل مشترك بين وزارة الداخلية في جمهورية ألمانيا الاتحادية و وزارة الداخلية في الجمهورية العربية السورية.

المادة الخامسة
طلب إعادة رعايا الدول الأخرى و الأشخاص الذين لا ينتمون لدولة

(1) يجب أن تتضمن كافة طلبات الإعادة حسب المادة الثانية من الاتفاقية (رعايا الدول الأخرى و الأشخاص الذين لا ينتمون لدولة) على المعلومات الواردة في المادة الرابعة من هذا البروتوكول حول الشخص المعني في حال وجودها عند الطرف المتعاقد الطالب.

(2) يتم إثبات الإقامة من خلال الوثائق التالية:
أ – على الأراضي الألمانية:
- إذن إقامة ساري المفعول.
- وثيقة سفر للاجئين حسب اتفاقية 28 تموز عام 1951 م المتعلقة بوضع اللاجئين.
- و ثيقة سفر للأجانب .
- و ثيقة سفر للأشخاص غير المنتمين لدولة حسب اتفاق 28 ايلول عام 1954م.
- تأشيرة دخول موشحة بخاتم دخول.
- مقارنة بصمات الشخص.

ب- على الأراضي السورية:
- وثيقة سفر للاجئين الفلسطينيين.
- بطاقة تسجيل صادرة من وكالة الأونروا في سورية.
- إذن إقامة ساري المفعول.
- تأشيرة دخول موشحة بخاتم دخول.
- إذن إقامة للأشخاص الذين لا ينتمون لدولة.
- إذن إقامة لرعايا الدول الأخرى.
- مقارنة بصمات الشخص.
- وثيقة مصدقة صادرة من المختار تبت أن الشخص المعني يعيش في سورية.

(3) يمكن الاستدلال على الإقامة من خلال صورة عن إحدى الوثائق المذكورة آنفا.

(4) في مجال هذه الاتفاقية ينطبق مصطلح اللاجئ على كافة الأشخاص الذين منحوا اللجوء استناداً لاتفاقية 28 تموز عام 1951 م المتعلقة بوضع اللاجئين ، المعدلة في بروتوكول نيويورك بتاريخ 31 كانون الثاني عام 1967م .

(5) يتم إثبات الدخول المباشر الوارد في الفقرة الثانية من المادة الثانية من الاتفاقية من خلال:

- خاتم خروج ممهور في وثيقة السفر من قبل سلطات الطرف المتعاقد المطلوب إليه.
- ملاحظات سلطات الطرف المتعاقد المطلوب إليه المدونة على وثائق السفر.
- تذاكر السفر و بطاقات طيران و إبحار تثبت طريق خروج الشخص من أراضي الطرف المتعاقد المطلوب إليه.

المادة الثالثة
الاستماع

(1) في حال لم يتم التحقق من جنسية الشخص من خلال الوثائق المقدمة ، يقوم الممثل الدبلوماسي أو القنصلي للطرف المتعاقد المطلوب إليه و دون تأجيل و بناء على طلب من السلطة المختصة لدى الطرف المتعاقد الطالب بعقد جلسة استماع للشخص المعني.

(2) إذا تم الاستدلال على جنسية الشخص المعني بشكل مقنع أثناء جلسة الاستماع يقوم الممثل الديلوماسي أو القنصلي بإصدار تذكرة مرور بترخيص من السلطة المختصة للطرف المتعاقد المطلوب إليه ، من دون تأجيل.

(3) بإمكان السلطات المختصة للطرف المتعاقد الطالب أن تطلب عقد جلسة استماع مشتركة لتحديد جنسية الشخص إذا ما رأت ذلك ضرورياً.
و يمكن للطرفين الممثلين بالسلطات المختصة لديهما أن يقوما بتعيين خبراء لهذه الغاية، و عند الاستدلال على الجنسية بصورة مقنعة تقوم السلطة المختصة لدى الطرف المتعاقد المطلوب إليه بإصدار تذكرة مرور بلا تأخير.

(4) تقوم السلطات المختصة لدى الطرفين المتعاقدين و باتفاق مشترك بينهما بتحديد نظام و معايير جلسة الاستماع المشتركة ، و يسمي كل منهما خبراء للقيام بذلك.

المادة الرابعة
طلب إعادة مواطني الطرفين المتعاقدين

في حال أن السلطات المختصة لدى الطرف المتعاقد الطالب اعتبرت الشخص المعني حاملا لجنسية **الطرف** المتعاقد المطلوب إليه (استناداً للفقرة الأولى من المادة الأولى من هذه الاتفاقية) ترسل إلى **السلطات** المختصة لدى الطرف المتعاقد المطلوب إليه المعلومات التالية عن الشخص المعني بشكل **خطي في** حال وجودها:

- الأسماء الأولى و أسماء العائلة ، و. اسم عائلة الشخص قبل الزواج.
- تاريخ و مكان الميلاد.
- آخر عنوان معروف له على أراضي الطرف المتعاقد المطلوب إليه.
- وصف جواز السفر أو أي وثيقة تحل محله (الرقم التسلسلي ، مكان و تاريخ الإصدار، مدة الصلاحية، السلطة المصدرة).
- صورة شخصية حديثة للشخص المعني.
- بصمات الشخص المعني.
- أية وثيقة أخرى تثبت جنسية الشخص المعني.
- معلومات عن حاجة الشخص المعني لمعاملة طبية خاصة ضرورية ، و ذلك بناء على موافقته.
- معلومات أخرى عن إجراءات الحماية و الأمن اللازم لدى الاستلام.

إن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية
و
حكومة الجمهورية العربية السورية
و يشار اليهما إليهما لاحقا "بالطرفين المتعاقدين"

رغبة منهما في تنفيذ اتفاقية حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية و حكومة الجمهورية العربية السورية لإعادة الأشخاص المقيمين إقامة غير شرعية،

قد اتفقتا على ما يلي:

المادة الاولى
دليل إثبات الجنسية للشخص المعني

يتم إثبات الجنسية من خلال تقديم الوثائق التالية:

- جواز سفر ساري المفعول.
- دفتر بحارة ساري المفعول.
- بطاقة هوية شخصية سارية المفعول
- عند تقديم السلطات المختصة في أيّ من الطرفين المتعاقدين إحدى الوثائق المذكورة أعلاه تُقر سلطات الطرف المتعاقد الآخر بجنسية الشخص المعني من دون الحاجة إلى تدقيق آخر.

المادة الثانية
القرائن الدالة على الجنسية

(أ) يمكن الاستدلال على جنسية الشخص المعني من خلال الوثائق التالية:

- أصل أو صورة عن جواز سفر أو دفتر بحارة أو بطاقة شخصية غير سارية المفعول.
- صورة عن جواز سفر أو دفتر بحارة أو بطاقة شخصية سارية المفعول.
- نسخة أصلية أو صورة مصدقة عن شهادة ميلاد أو زواج أو إقامة.
- دفتر حدمة العلم أو صورة عنه.
- وثيقة مرور تبيّن أن حاملها من جنسية أحد الطرفين.
- رخصة قيادة أو صورة عنها.
- شهادة الميلاد أو صورة عنها.
- شهادات شهود.
- لغة الشخص المعني.
- معلومات تؤخذ من الشخص المراد إعادته.
- مقارنة البصمات.

في هذه الحالة يُعتبر الشخص المعني من جنسية الطرف المطلوب إليه ما لم يدحض هذا الطرف ذلك.

(ب) عند اعتبار الشخص المعني من جنسية الطرف المطلوب إليه بموجب الفقرة (آ) من هذه المادة، يقوم الممثل الدبلوماسي أو القنصلي للطرف المطلوب إليه و بناءً على طلب السلطات المختصة لدى الطرف الطالب بإصدار تذكرة مرور للشخص المعني دون تأخير.

البروتوكول التطبيقي

لاتفاقية

حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية
و

حكومة الجمهورية العربية السورية

لإعادة الأشخاص المقيمين بصورة غير شرعية

عن طريق المشاورات المشتركة أو عن طريق تبادل الرأي شفهياً أو تحريرا بين السلطات المختصة لدى الطرفين المتعاقدين.

(3) تُقدم البعثة الدبلوماسية أو القنصلية المستلمة للطلبات بموجب المادة الأولى من هذه الاتفاقية لدى الطرف المتعاقد المطلوب إليه المساعدة للطرف المتعاقد الطالب للتحقق من جنسية أي شخص يراد ترحيله من أراضيه، و يمكن هنا عقد جلسات استماع مشتركة ، و عند الحاجة يستعان بخبراء للتحقق من جنسية الأشخاص المعنيين.

المادة العاشرة
النفاذ

(1) يُعلم كل طرف متعاقد الطرف المتعاقد الآخر و بالطرق الدبلوماسية عن استيفاء الشروط الدستورية لنفاذ هذه الاتفاقية.

(2) تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد مرور ثلاثين يوما من تاريخ استلام آخر مذكرة رسمية بالطرق الدبلوماسية يتبادل من خلالها الطرفان المتعاقدان المعلومات عن استيفاء الشروط الدستورية لنفاذ هذه الاتفاقية.

المادة الحادية عشر
المدة – التعليق – الإلغاء

(1) مدة هذه الاتفاقية غير محددة.

(2) يحق لكل طرف متعاقد بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الآخر تعليق تنفيذ بنود هذه الاتفاقية كليا أو جزئيا لوجود أسباب متعلقة بالنظام العام أو الصحة العامة، و عليه إعلام الطرف المتعاقد الآخر بذلك فوراً و بإخطار كتابي، و يجري التعليق بمجرد استلام الإخطار.

(3) لكل طرف متعاقد إنهاء العمل بهذه الاتفاقية في أي وقت، و ذلك بإرسال إخطار مكتوب إلى الطرف المتعاقد الآخر، و في هذه الحالة تنتهي صلاحية هذه الاتفاقية بعد تسعين يوما من تاريخ استلام التبليغ.

حررت في برلين بتاريخ 14 تموز2008 م على نسختين أصليتين باللغتين العربية و الألمانية و لكل منهما الحجية ذاتها.

عن
حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

عن
حكومة الجمهورية العربية السورية

الدولية الملتزم بها الطرفان المتعاقدان.

(2) تقتصر البانات الشخصية المتبادلة من أجل إعادة الأشخاص فقط على المعلومات التالية:
آ – معلومات عن الشخص المطلوب إعادته و عن أفراد أسرته عند الضرورة مثل (النسبة – الاسم الأول – أية أسماء سابقة – اللقب – أسماء مستعارة – مكان و تاريخ الولادة – الجنس – الجنسية الحالية أو أي جنسية سابقة).
ب – جوازات السفر أو الهوية الشخصية.
ج – الوثائق الأخرى التي تصدر بشكل رسمي و تشير بشكل واضح إلى هوية الشخص المعني.
د – أماكن التوقف و خطوط السفر.
هـ - المعلومات الأخرى الضرورية أو اللازمة لتحديد هوية الشخص المعني.

(3) لا يجوز أن تُنقل البيانات الشخصية إلا للسلطات المختصة المسؤولة عن تنفيذ هذه الاتفاقية حصرا و أن لا تستخدم من قبلها إلا لأغراض تنفيذ الاتفاقية فقط، و تضمن سلطات الطرفين المتعاقدين المختصة التي تتبادل البيانات أن تكون هذه البيانات دقيقة و صحيحة و ضرورية مع مراعاة تناسبها مع الغاية من تبادلها، و في حال كون هذه البيانات غير صحيحة أو أنها نُقلت بصورة مخالفة للقانون فإنه يجب على الفور إعلام السلطات المختصة لدى الطرف المتعاقد المستلم بذلك و التي يلزم عليها تصحيح البيانات أو اتلافها و لا يجوز الاحتفاظ بالبيانات الشخصية المتبادلة إلا حتى تحقيق الأهداف التي تم تبادل البيانات من أجلها. و لا يجوز للسلطات المختصة لدى الطرف المتعاقد المستلم للبيانات أن تنقل هذه البيانات إلى طرف ثالث إلا بموافقة خطية مسبقة من الطرف المتعاقد المرسل للبيانات. و لا يجوز تخزين البيانات المستلمة إلا ما دامت ضرورية للغرض الذي أرسلت من أجله.

(4) تتبادل السلطات المختصة لدى الطرفين المتعاقدين و بناءً على طلب منها المعلومات حول استخدام البيانات و النتائج المتحققة ، كما يجب إعلام الشخص المعني و بناءً على طلب بالمعلومات المتعلقة به و بكيفية استخدامها.

(5) يلتزم كل من الطرفين المتعاقدين بتسجيل نقل و استلام البيانات في الأضابير و بالمحافظة عليها بشكل فعّال للحيلولة دون انتقالها أو الوصول إليها بصورة مخالفة للقانون أو إساءة استخدامها.

المادة السادسة
التكاليف

تقع على عاتق الطرف المتعاقد الطالب جميع النفقات الناجمة عن:

- تكاليف إعادة الأشخاص حتى حدود الطرف المطلوب إليه.
- تكاليف عبور الأشخاص حتى حدود الدولة المقصودة.

خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، و من الممكن تمديد هذه المدة لفترة ثلاثة أشهر أخرى في حال رغب الطرف المتعاقد الطالب ذلك لوجود معوّقات قانونية أو فعلية، و على الطرف المتعاقد الطالب أن يتقدم بطلب رسمي جديد في حال انقضاء فترة التمديد ايضا دون أن تتم الإعادة.

(4) تعلم السلطات المختصة التابعة للطرف المتعاقد الطالب البعثة الدبلوماسية أو القنصلية العائدة للطرف المتعاقد المطلوب إليه عن عملية إعادة الشخص المعني في موعد أقصاه خمسة أيام قبل عملية الإعادة.

المادة الرابعة
العبور برا و جوا

(1) على كل طرف ممتعاقد و بناءً على طلب من الطرف المتعاقد الآخر قبول عبور رعايا الدول الأخرى و الأشخاص الذين لا ينتمون لدولة (المشار اليه لاحقا بالترانزيت) و ذلك بإشراف رسمي في حال كان دخولهم لدول العبور الأخرى أو إلى دولة المقصد مؤكداً.

(2) يمكن الاعتذار عن قبول العبور إذا كان الشخص المعني عرضة للاضطهاد أو الخطر أو لمعاملة غير إنسانية أو للإذلال أو يخضع للمعاقبة أو للحكم عليه بالإعدام في إحدى دول العبور الأخرى أو في دولة مقصد الرحلة بسبب الاعتبارات الوارد ذكرها في المادة الثامنة ، الشرطة الأولى من الاتفاقية.
و يمكن رفض المرور إذا كان الشخص المعني مهددا باتخاذ إجراءات قانونية ضده أو بتنفيذ عقوبات فيه في أراضي الطرف المتعاقد المطلوب إليه، و لا يمس هذا بمعاملات طلب تسليم المتهمين من أجل اتخاذ إجراءات قانونية ضدهم أو تنفيذ عقوبات فيهم.

(3) يُقدم طلب العبور بشكل خطي، و يعالج مباشرةً بين السلطات المختصة، وفق شكل و فحوى الطلب و الإجراءات المتعلقة به المذكورة في البروتوكول التطبيقي لهذه الاتفاقية.

(4) عندما يعتذر الطرف المتعاقد المطلوب إليه عن قبول طلب العبور فإنه يقوم بإعلام الطرف المتعاقد الطالب خطيا عن الأسباب، و يسترجع الطرف المتعاقد الطالب الشخص المعني حتى و إن كانت بحوزته موافقة مسبقة على المرور إذا ما تبين لاحقا أن الشخص المعني لا يفي أو لم يعد يفي بشروط المرور.

المادة الخامسة
حماية البيانات

(1) تُستخدم البانات الشخصية فقط لتنفيذ هذه الاتفاقية، و يجب استخدامها و حمايتها استناداً للتشريعات الوطنية للأطراف المتعاقدة المتعلقة بحماية البيانات، و استناداً للاتفاقيات

المادة الثانية
قبول إعادة رعايا الدول الأخرى
و الأشخاص الذين لا ينتمون لدولة

(1) على كل طرف متعاقد أن يعيد الى أراضيه ، و بناءً على طلب من الطرف المتعاقد الآخر و بدون أية شكليات أخرى عدا تلك المذكورة في هذه الاتفاقية ، أي مواطن من الدول الاخرى أو أي شخص لا ينتمي لدولة ، إذا ما كان قد منحه إذن إقامة أو تأشيرة تنتهي مدة سريانها بعد مدة سريان إذن الإقامة أو التأشيرة الممنوحة له من قبل الطرف المتعاقد الطالب ، أو إذا ما كان قد منحه اللجوء فيه.

(2) على كل طرف متعاقد أن يعيد إلى أراضيه بناءً على طلب من الطرف المتعاقد الآخر و بدون أية شكليات أخرى عدا تلك المذكورة في هذه الاتفاقية أي مواطن من الدول الأخرى أو أي شخص لا ينتمي لدولة، في حال الإثبات أو البيان بصورة مقنعة بأن هذا الشخص قد دخل أراضي الطرف المتعاقد الطالب مباشرة من بعد دخوله أو إقامته أو عبوره أراضي الطرف المتعاقد المطلوب إليه.

(3) على الطرف المتعاقد الطالب أن يعيد إلى أراضيه أيّ مواطن من الدول الأخرى أو أيّ شخص لا ينتمي لدولة المذكورين في الفقرة الأولى في حال الكشف لاحقا أنه لم يكن لحظة مغادرته أراضي الطرف المتعاقد المطلوب إليه حائزاً إذن إقامة أو تأشيرة دخول أو قبول لجوء ممنوحا من قبله و كان مقيماً في أراضي الطرف المتعاقد المطلوب إليه أو عبر تلك الأراضي مرورا و ينبغي تقديم طلب الإعادة خلال مهلة من ثلاثين يوما من تاريخ استلام الشخص المعني.

المادة الثالثة
المهل

(1) يجيب الطرف المتعاقد المطلوب إليه على طلب إعادة خلال ستين يوماً من تاريخ وصول الطلب الى بعثته الدبلوماسية أو القنصلية، و بعد انقضاء هذه المهلة يُعتبر الطلب مقبولاً. و في حال ثبوت جنسية الشخص المعني وفقا للمادة الأولى من البروتوكول التطبيقي لهذه الاتفاقية، يتم قبول هذا الشخص من دون تقديم طلب و تتم الإعادة فوراً.

(2) بعد الموافقة على طلب الإعادة بموجب الفقرة الأولى من هذه المادة و إذا كان الشخص المعني ليس بحوزته أية وثيقة سفر صالحة فيمنح الممثل الدبلوماسي أو القنصلي للطرف المطلوب منه وثيقة مرور لهذا الشخص صالحة لمدة ستة أشهر بناءً على طلب الطرف الطالب.

(3) على الطرف المتعاقد المطلوب إليه أن يقبل الأشخاص الذين تم قبول إعادتهم فوراً و

إن حكومة
جمهورية ألمانيا الاتحادية

و

حكومة
الجمهورية العربية السورية
المشار اليهما لاحقا بـ "الطرفين المتعاقدين"

- رغبة منهما بالحفاظ على روح التعاون و التضامن بين الدولتين و تعزيزها،

- و تصميما منهما على اتخاذ إجراءات لمكافحة الهجرة غير الشرعية،

- و رغبة منهما في تسهيل إعادة الأشخاص المقيمين إقامة غير شرعية،

- و وفقا للتشريعات الحكومية الداخلية النافذة في كل من البلدين المتعاقدين،

قد اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى
إعادة المواطنين الى بلدهم

(1) على الطرف المطلوب اليه بدون أية شروط أخرى قبول عودة أي شخص لا تتوافر فيه او لم تعد تتوافر فيه الشروط النافذة للدخول أو الإقامة على اراضي الطرف الطالب في حال الإثبات او الاستدلال بشكل مقنع أن هذا الشخص يتمتع بجنسية الطرف المتعاقد المطلوب اليه وفقا لأحد الأدلة أو القرائن المقنعة المذكورة في المادتين الأولى و الثانية من البروتوكول التطبيقي لهذه الاتفاقية مع عدم المساس بحقوق الشخص المعني تجاه الطرف المتعاقد الطالب. و ينطبق قبول الإعادة هذا على زوج الشخص المعني و الأطفال القصر من هذه الزيجة إن لم يكن لديهم حق الإقامة في أراضي الطرف المتعاقد الطالب.

(2) على الطرف المتعاقد الطالب إعادة أي شخص الى أراضيه و بدون شكليات خاصة في حال الكشف لاحقا عن عدم حيازته على جنسية الطرف المتعاقد المطلوب اليه ، و ينبغي تقديم هذا الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلام الشخص المعني.

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية

بين

حكومة
جمهورية ألمانيا الاتحادية

و
حكومة
الجمهورية العربية السورية

حول إعادة الأشخاص المقيمين إقامة غير شرعية

[GERMAN TEXT – TEXTE ALLEMAND]

Abkommen

zwischen

der Regierung der Bundesrepublik Deutschland

und

der Regierung der Arabischen Republik Syrien

über

die Rückführung von illegal aufhältigen Personen

Die Regierung der Bundesrepublik Deutschland
und
die Regierung der Arabischen Republik Syrien,
im Folgenden „Vertragsparteien" genannt -

in dem Wunsch nach Wahrung und Stärkung des Geistes der Solidarität und Zusammenarbeit zwischen beiden Staaten,

entschlossen, Maßnahmen gegen die illegale Zuwanderung zu ergreifen,

von dem Bestreben geleitet, die Rückführung illegal aufhältiger Personen zu erleichtern,

in Übereinstimmung mit dem innerstaatlichen Recht beider Vertragsparteien -

sind wie folgt übereingekommen:

Artikel 1
Übernahme eigener Staatsangehöriger

(1) Die ersuchte Vertragspartei übernimmt ohne weitere Bedingungen jede Person, die im Hoheitsgebiet der ersuchenden Vertragspartei die dort geltenden Voraussetzungen für die Einreise oder den Aufenthalt nicht oder nicht mehr erfüllt, wenn mit Hilfe eines der in den Artikeln 1 und 2 des Durchführungsprotokolls zu diesem Abkommen aufgeführten Nachweis- bzw. Glaubhaftmachungsmittel nachgewiesen oder glaubhaft gemacht wird, dass sie die Staatsangehörigkeit der ersuchten Vertragspartei besitzt. Die Geltendmachung von Rechten der betroffenen Person gegenüber der ersuchenden Vertragspartei wird hierdurch nicht ausgeschlossen. Die Übernahme gilt auch für den Ehepartner dieser Person sowie aus der Ehe her-

vorgegangene minderjährige Kinder, wenn diese im Hoheitsgebiet der ersuchenden Vertragspartei kein Aufenthaltsrecht haben.

(2) Die ersuchende Vertragspartei nimmt jede Person ohne besondere Formalitäten zurück, wenn sich nachträglich herausstellt, dass die betreffende Person nicht die Staatsangehörigkeit der ersuchten Vertragspartei besitzt. Die Rückübernahme muss innerhalb einer Frist von dreißig Tagen nach erfolgter Rückführung beantragt werden.

Artikel 2

Übernahme von Drittstaatsangehörigen und staatenlosen Personen

(1) Jede Vertragspartei übernimmt auf Ersuchen der anderen Vertragspartei ohne andere als die in diesem Abkommen vorgesehenen Formalitäten jeden Drittstaatsangehörigen oder jede staatenlose Person, wenn sie diesen einen Aufenthaltstitel oder ein Visum, deren Gültigkeit später abläuft als ein Aufenthaltstitel oder ein Visum der ersuchenden Vertragspartei, oder den Flüchtlingsstatus gewährt hat.

(2) Jede Vertragspartei übernimmt auf Antrag der anderen Vertragspartei ohne andere als die in diesem Abkommen vorgesehenen Formalitäten jeden Drittstaatsangehörigen oder jede staatenlose Person, wenn nachgewiesen oder glaubhaft gemacht wird, dass diese Personen nach einer Einreise in, einem Aufenthalt im oder einer Durchreise durch das Hoheitsgebiet der ersuchten Vertragspartei unmittelbar in das Hoheitsgebiet der ersuchenden Vertragspartei eingereist sind.

(3) Die ersuchende Vertragspartei nimmt jeden in Absatz 1 genannten Drittstaatsangehörigen oder jede dort genannte staatenlose Person zurück, wenn sich nachträglich herausstellt, dass er oder sie zum Zeitpunkt des Verlassens des Hoheitsgebiets der ersuchten Vertragspartei weder im Besitz eines Aufenthaltstitels, eines Einreisevisums oder des von ihr verliehenen Flüchtlingsstatus war noch sich im Hoheitsgebiet der ersuchten Vertragspartei aufgehalten hat oder

durch dieses hindurchgereist ist. Die Rückübernahme muss innerhalb einer Frist von dreißig Tagen nach erfolgter Rückführung beantragt werden.

Artikel 3

Fristen

(1) Die ersuchte Vertragspartei beantwortet ein Übernahmeersuchen innerhalb von sechzig Tagen nach Eingang des Ersuchens bei ihrer diplomatischen oder konsularischen Vertretung. Nach Ablauf dieser Frist gilt die Zustimmung zur Übernahme als erteilt.
Falls die Staatsangehörigkeit gemäß Artikel 1 des Durchführungsprotokolls zu diesem Abkommen nachgewiesen wird, bedarf es keines Übernahmeersuchens, und die Rückführung kann sofort erfolgen.

(2) Nach Zustimmung zu einem Übernahmeersuchen gemäß Absatz 1 wird die diplomatische oder konsularische Vertretung der ersuchten Vertragspartei für den Fall, dass die zu übernehmende Person kein gültiges Reisedokument besitzt, auf Antrag der ersuchenden Vertragspartei der zu übernehmenden Person ein Reisedokument mit einer Gültigkeit von sechs Monaten ausstellen.

(3) Die ersuchte Vertragspartei übernimmt die rückzuführende Person unverzüglich innerhalb eines Zeitraums von 3 Monaten. Auf Wunsch der ersuchenden Vertragspartei kann dieser Zeitraum um weitere 3 Monate verlängert werden, wenn die Übergabe auf Grund von rechtlichen oder tatsächlichen Hindernissen in dem zuerst genannten Zeitraum nicht möglich ist. Wenn die Übergabe auch im Verlängerungszeitraum nicht erfolgen kann, ist durch die ersuchende Seite ein neues Übernahmeersuchen zu stellen.

(4) Die zuständige Behörde der ersuchenden Vertragspartei wird die diplomatische oder konsularische Vertretung der ersuchten Vertragspartei über die Rückführung der betreffenden Person spätestens fünf Tage vor der geplanten Rückführung benachrichtigen.

Artikel 4

Durchbeförderung auf dem Land- und Luftweg

(1) Auf Ersuchen der anderen Vertragspartei gestattet jede Vertragspartei unter staatlicher Aufsicht die Durchbeförderung von Drittstaatsangehörigen und staatenlosen Personen (nachstehend „Durchbeförderung" genannt), sofern die Weiterreise in die anderen Durchgangsstaaten und den Zielstaat gewährleistet ist.

(2) Die Durchbeförderung soll abgelehnt werden, wenn die Person in einem weiteren Durchgangsstaat oder im Zielstaat wegen der Gründe, die in dem Abkommen gemäß Artikel 8 Anstrich 1 genannt sind, der Gefahr der Verfolgung ausgesetzt wäre oder sie Gefahr liefe, einer unmenschlichen oder erniedrigenden Behandlung oder Strafe oder der Todesstrafe unterworfen zu werden. Die Durchbeförderung kann abgelehnt werden, wenn der Person im Hoheitsgebiet der ersuchten Vertragspartei eine Strafverfolgung oder -vollstreckung droht. Die Auslieferungsverfahren zur Strafverfolgung und Strafvollstreckung bleiben unberührt.

(3) Das Durchbeförderungsersuchen wird schriftlich gestellt und unmittelbar zwischen den zuständigen Behörden behandelt. Form und Inhalt des Ersuchens sowie das Verfahren sind im Durchführungsprotokoll zu diesem Abkommen festgelegt.

(4) Lehnt die ersuchte Vertragspartei das Durchbeförderungsersuchen ab, unterrichtet sie die ersuchende Vertragspartei schriftlich über die Gründe der Entscheidung. Selbst wenn der ersuchenden Vertragspartei vorab die Zustimmung zur Durchbeförderung der betreffenden Person gegeben wurde, nimmt die ersuchende Vertragspartei die betreffende Person zurück, wenn nachträglich nachgewiesen wird, dass die betreffende Person die Voraussetzungen für eine Durchbeförderung nicht oder nicht mehr erfüllt.

Artikel 5

Datenschutz

(1) Soweit für die Durchführung dieses Abkommens personenbezogene Daten zu übermitteln sind, sind diese Daten nach Maßgabe der innerstaatlichen Rechtsvorschriften der Vertragsparteien zum Datenschutz und im Einklang mit den jeweiligen Bestimmungen der internationalen Abkommen, denen sie beigetreten sind, zu verarbeiten und zu schützen.

(2) Soweit zum Zweck der Rückführung von Personen personenbezogene Daten übermittelt werden, dürfen diese Informationen nur Folgendes betreffen:

a) die Personalien der zu übergebenden Person und gegebenenfalls der Angehörigen (Name, Vorname, gegebenenfalls frühere Namen, Spitznamen, Pseudonyme oder Aliasnamen, Geburtsdatum und -ort, Geschlecht, derzeitige und jede frühere Staatsangehörigkeit);
b) Pass oder Personalausweis;
c) sonstige amtlich ausgestellte Papiere zur eindeutigen Identifizierung der betreffenden Person;
d) Aufenthaltsorte und Reisewege;
e) sonstige zur Identifizierung der zu übergebenden Person erforderliche Informationen.

(3) Personenbezogene Daten dürfen ausschließlich an die für die Durchführung dieses Abkommens zuständigen Behörden und lediglich für die Zwecke dieses Abkommens übermittelt und von diesen verarbeitet werden. Die zuständigen Behörden der beiden Vertragsparteien, welche die Daten austauschen, stellen sicher, dass sie sachlich richtig und notwendig sind, und beachten die Verhältnismäßigkeit in Bezug auf den mit der Übermittlung verfolgten Zweck. Sind die Daten unrichtig oder wurden sie rechtswidrig übermittelt, so sind die zuständigen Behörden der empfangenden Vertragspartei hiervon unverzüglich zu unterrichten und verpflichtet, die Daten zu berichtigen oder zu löschen. Die zuständigen Behörden der empfangenden Vertragspartei dürfen die Daten an Dritte nur mit vorheriger schriftlicher Zustim-

mung der übermittelnden Vertragspartei weitergeben. Übermittelte personenbezogene Daten dürfen nur so lange gespeichert werden, wie dies für die Zwecke erforderlich ist, für welche sie übermittelt worden sind.

(4) Die zuständigen Behörden der Vertragsparteien unterrichten sich gegenseitig auf Antrag über die Verwendung der Daten und die damit erzielten Ergebnisse. Die betroffene Person ist auf Verlangen von allen Daten zu unterrichten, die sich auf sie beziehen, sowie von der Art ihrer Verwendung.

(5) Jede Vertragspartei ist verpflichtet, die Übermittlung und den Erhalt personenbezogener Daten aktenkundig zu machen. Die übermittelten personenbezogenen Daten sind wirksam gegen rechtswidrige Übermittlung, rechtswidrigen Zugang oder Missbrauch zu schützen.

Artikel 6
Kosten

Die ersuchende Vertragspartei trägt die Kosten folgender Maßnahmen:

- Kosten der Übernahme von Personen bis zur Grenze der ersuchten Vertragspartei,
- Kosten der Durchbeförderung bis an die Grenze des Zielstaates,
- Kosten einer Rückübernahme nach Artikel 1 Absatz 2 und Artikel 2 Absatz 3.

Artikel 7
Durchführungsbestimmungen

(1) Die Bestimmungen zur Durchführung dieses Abkommens sind in einem Durchführungsprotokoll festgelegt, insbesondere in Bezug auf

a) Einzelheiten des Verfahrens zum Austausch von Informationen zur Rückführung und Durchbeförderung;
b) die für Rückführung und Durchbeförderung erforderlichen Unterlagen und Angaben;
c) die Kostenerstattung nach Artikel 6.

(2) Die Vertragsparteien werden bei Unterzeichnung des Abkommens Angaben über die für die Bearbeitung von Übernahme- und Durchbeförderungsersuchen zuständigen Behörden sowie über die Orte, an denen die Übernahme und Durchbeförderung erfolgen können, austauschen.

(3) Jede Vertragspartei unterrichtet die andere Vertragspartei unverzüglich auf diplomatischem Wege über Veränderungen im Hinblick auf die zuständigen Behörden. Andere Veränderungen werden unmittelbar zwischen den zuständigen Behörden ausgetauscht.

Artikel 8

Weitere Verpflichtungen

Die bilateralen, regionalen und internationalen Verpflichtungen beider Vertragsparteien bleiben von diesem Abkommen unberührt, insbesondere Verpflichtungen aus

- dem Genfer Abkommen vom 28. Juli 1951 über die Rechtsstellung der Flüchtlinge, geändert durch das Protokoll von New York vom 31. Januar 1967 über die Rechtsstellung der Flüchtlinge;
- internationalen Abkommen zum Schutz der Menschenrechte, wie dem Internationalen Pakt vom 16. Dezember 1966 über bürgerliche und politische Rechte;
- internationalen Verträgen über die Auslieferung von Personen in Strafsachen.

Artikel 9

Grundsatz vertrauensvoller Zusammenarbeit

(1) Die Vertragsparteien tauschen sich regelmäßig über alle Fragen im Zusammenhang mit der Rückführung aus.

(2) Die Vertragsparteien verpflichten sich, bei der Durchführung und Auslegung dieses Abkommens eng zusammenzuarbeiten. Etwaige Meinungsverschiedenheiten zur Auslegung, Anwendung oder Durchführung dieses Abkommens werden durch gemeinsame Beratungen oder durch Meinungsaustausch in mündlicher oder schriftlicher Form zwischen den zuständigen Behörden der Vertragsparteien beigelegt.

(3) Die diplomatische oder konsularische Vertretung der Vertragspartei, bei welcher Ersuchen nach Artikel 1 eingehen, unterstützt die ersuchende Vertragspartei bei der Feststellung der Staatsangehörigkeit von Personen, die ihr Hoheitsgebiet verlassen sollen. Hierzu können gemeinsame Anhörungen durchgeführt werden. Bei Bedarf werden zur Prüfung der Staatsangehörigkeit der betreffenden Personen Fachleute hinzugezogen.

Artikel 10

Inkrafttreten

(1) Jede Vertragspartei unterrichtet die andere Vertragspartei auf diplomatischem Wege, wenn die innerstaatlichen Voraussetzungen für das Inkrafttreten dieses Abkommens erfüllt sind.

(2) Dieses Abkommen tritt dreißig Tage nach der letzten, auf diplomatischem Wege erfolgten Notifikation in Kraft, mit denen die Vertragsparteien einander mitgeteilt haben, dass die jeweiligen innerstaatlichen Voraussetzungen für das Inkrafttreten erfüllt sind.

Artikel 11

Geltungsdauer, Suspendierung und Kündigung

(1) Dieses Abkommen wird auf unbestimmte Zeit geschlossen.

(2) Jede Vertragspartei kann nach vorheriger Konsultation mit der anderen Vertragspartei dieses Abkommen aus Gründen der öffentlichen Ordnung oder öffentlichen Gesundheit ganz oder teilweise suspendieren. Die andere Vertragspartei ist von der Suspendierung unverzüglich schriftlich zu unterrichten. Die Suspendierung wird mit Zugang der Notifikation wirksam.

(3) Jede Vertragspartei kann dieses Abkommen jederzeit durch Notifikation kündigen. Die Kündigung wird am neunzigsten Tag nach dem Zugang der Notifikation wirksam.

Geschehen zu Berlin am 14. Juli 2008 in zwei Urschriften, jede in deutscher und arabischer Sprache, wobei jeder Wortlaut gleichermaßen verbindlich ist.

Für die Regierung der Bundesrepublik Deutschland	Für die Regierung der Arabischen Republik Syrien

Protokoll

zur Durchführung des Abkommens

zwischen

der Regierung der Bundesrepublik Deutschland

und

der Regierung der Arabischen Republik Syrien

über

die Rückführung von illegal aufhältigen Personen

Die Regierung der Bundesrepublik Deutschland
und
die Regierung der Arabischen Republik Syrien,
im Folgenden „Vertragsparteien" genannt -

in dem Wunsch, das Abkommen zwischen der Regierung der Bundesrepublik Deutschland und der Regierung der Arabischen Republik Syrien über die Rückführung von illegal aufhältigen Personen durchzuführen -

sind wie folgt übereingekommen:

Artikel 1
Nachweis der Staatsangehörigkeit

Die Staatsangehörigkeit wird durch Vorlage der folgenden Dokumente nachgewiesen:

- gültiger Pass jeder Art,
- gültiges Seefahrtsbuch,
- gültiger Personalausweis.

Legen die zuständigen Behörden der Vertragsparteien eines dieser Dokumente vor, so erkennen die Behörden der anderen Vertragspartei die Staatsangehörigkeit der betreffenden Person an, ohne dass es weiterer Prüfungen bedarf.

Artikel 2

Glaubhaftmachung der Staatsangehörigkeit

(1) Die Staatsangehörigkeit kann insbesondere anhand folgender Dokumente glaubhaft gemacht werden:

- Original oder Kopie eines ungültigen Passes oder eines ungültigen Seefahrtsbuchs oder eines ungültigen Personalausweises,
- Kopie eines gültigen Passes oder eines gültigen Seefahrtsbuchs oder eines gültigen Personalausweises,
- Original oder Kopie einer Bescheinigung aus Geburts-, Heirats- oder Sterberegistern oder eines Aufenthaltstitels,
- Original oder Kopie eines Wehrpasses,
- Original oder Kopie eines Reisedokuments mit Angabe der Staatsangehörigkeit des Inhabers,
- Original oder Kopie einer Fahrerlaubnis,
- Original oder Kopie einer Geburtsurkunde,
- Zeugenaussagen,
- Sprache der betreffenden Person,
- Angaben der rückzuführenden Person,
- Vergleich von Fingerabdrücken.

In diesem Fall gilt die betreffende Person als Staatsangehöriger der ersuchten Vertragspartei, sofern diese das nicht widerlegt.

(2) Gilt die betreffende Person nach Absatz 1 als Staatsangehöriger der ersuchten Vertragspartei, so stellt die diplomatische oder konsularische Vertretung der ersuchten Vertragspartei auf Antrag der zuständigen Behörde der ersuchenden Vertragspartei unverzüglich ein Reisedokument für die betreffende Person aus.

Artikel 3

Anhörungen

(1) Lässt sich die Staatsangehörigkeit der Person auf der Grundlage der vorgelegten Dokumente nicht nachweisen oder glaubhaft machen, so führt die diplomatische oder konsularische Vertretung der ersuchten Vertragspartei auf Antrag der zuständigen Behörde der ersuchenden Vertragspartei unverzüglich eine Anhörung der betreffenden Person durch.

(2) Kann die Staatsangehörigkeit der rückzuführenden Person während der Anhörung überzeugend glaubhaft gemacht werden, so stellt die diplomatische oder konsularische Vertretung nach erfolgter Genehmigung durch die zuständige Behörde der ersuchten Vertragspartei unverzüglich ein Reisedokument aus.

(3) Erachten die zuständigen Behörden der ersuchenden Vertragspartei dies für notwendig, können sie zur Feststellung der Staatsangehörigkeit der Person um eine gemeinsame Anhörung bitten. Zu diesem Zweck können die beiden durch ihre jeweiligen zuständigen Behörden vertretenen Vertragsparteien Experten benennen. Kann die Staatsangehörigkeit glaubhaft gemacht werden, so stellt die zuständige Behörde der ersuchten Vertragspartei unverzüglich ein Reisedokument aus.

(4) Die zuständigen Behörden der beiden Vertragsparteien legen die Durchführung, die konkreten Kriterien und die Verfahrensabläufe gemeinsamer Anhörungen einvernehmlich fest. Zu diesem Zweck benennen sie ihre jeweiligen Experten.

Artikel 4

Übernahmeersuchen für eigene Staatsangehörige

Ist die zuständige Behörde der ersuchenden Vertragspartei der Auffassung, dass die betreffende Person die Staatsangehörigkeit der ersuchten Vertragspartei besitzt (Artikel 1 Absatz 1 des Abkommens), so übermittelt sie der zuständigen Behörde der ersuchten Vertragspartei in schriftlicher Form folgende Angaben zur Person des Betreffenden, soweit verfügbar:

- Vor- und Zunamen, gegebenenfalls Geburtsname,
- Geburtsdatum und Geburtsort,
- letzte bekannte Anschrift im Hoheitsgebiet der ersuchten Vertragspartei,
- Angaben zum Pass oder Reiseersatzdokument (Seriennummer, Ort und Datum der Ausstellung, Gültigkeitszeitraum, ausstellende Behörde),
- neueres Foto der betreffenden Person,
- Fingerabdrücke der betreffenden Person,
- sonstige Unterlagen zum Nachweis der Staatsangehörigkeit der betreffenden Person,
- Informationen über eine etwa notwendige spezielle medizinische Behandlung der betroffenen Person mit deren Einverständnis,
- Informationen über sonstige im Einzelfall bei der Übergabe erforderliche Schutz- und Sicherheitsmaßnahmen.

Artikel 5

Übernahmeersuchen für Drittstaatsangehörige und staatenlose Personen

(1) Übernahmeersuchen im Sinne von Artikel 2 des Abkommens (Drittstaatsangehörige und staatenlose Personen) enthalten die Informationen nach Artikel 4, soweit die zuständige Behörde der ersuchenden Vertragspartei über sie verfügt.

(2) Der Nachweis des Aufenthalts wird durch folgende Dokumente erbracht:

a) auf deutschem Hoheitsgebiet:

- gültiger Aufenthaltstitel,
- Reiseausweis für Flüchtlinge gemäß dem Abkommen vom 28. Juli 1951 über die Rechtsstellung der Flüchtlinge,
- Reiseausweis für Ausländer,
- Reiseausweis für Staatenlose gemäß Übereinkommen vom 28. September 1954 über die Rechtsstellung der Staatenlosen,
- Visum mit Einreisestempel,
- Fingerabdrücke.

b) auf syrischem Hoheitsgebiet:

- Reisedokument für palästinensische Flüchtlinge,
- Registrierungskarte der UNWRA-Behörde in Syrien,
- gültiger Aufenthaltstitel,
- Visum mit Einreisestempel,
- Aufenthaltstitel für staatenlose Personen,
- Aufenthaltstitel für Drittstaatsangehörige,
- Fingerabdrücke,
- ein beglaubigtes, vom Mukthar ausgestelltes Dokument, wonach die genannte Person in Syrien wohnhaft ist.

(3) Der Aufenthalt kann anhand einer Kopie eines der oben genannten Dokumente glaubhaft gemacht werden.

(4) Für die Durchführung des Abkommens bezeichnet der Ausdruck „Flüchtling" alle Personen, denen nach dem Abkommen vom 28. Juli 1951 über die Rechtsstellung der Flüchtlinge,

geändert durch das Protokoll von New York vom 31. Januar 1967 über die Rechtsstellung der Flüchtlinge, die Flüchtlingseigenschaft zuerkannt wurde.

(5) Die Einreise gemäß Artikel 2 Absatz 2 des Abkommens kann belegt werden durch:

- Ausreisestempel der Behörden der ersuchten Vertragspartei in Reisedokumenten,
- Vermerke von Behörden der ersuchten Vertragspartei in Reisedokumenten,
- Fahrkarten, Flug- oder Schiffstickets, die den Reiseweg aus dem Hoheitsgebiet der ersuchten Vertragspartei belegen.

Artikel 6

Durchbeförderungsersuchen

(1) Alle Durchbeförderungsersuchen werden entsprechend Artikel 5 schriftlich vorgelegt und enthalten folgende Angaben, soweit die zuständige Behörde der Vertragspartei über sie verfügt:

a) Vor- und Zunamen, gegebenenfalls Geburtsname,
b) Geburtsdatum und Geburtsort,
c) Staatsangehörigkeit (mit Ausnahme staatenloser Personen),
d) letzte bekannte Anschrift im Hoheitsgebiet des Zielstaats,
e) Art, Seriennummer, Gültigkeitszeitraum des Passes oder eines sonstigen Reisedokuments, Angaben zur ausstellenden Behörde des Passes oder eines Aufenthaltstitels sowie ein Foto der betreffenden Person, Kopie des Dokuments oder des Aufenthaltstitels,
f) Informationen über eine etwa notwendige spezielle medizinische Behandlung der betroffenen Person mit deren Einverständnis,
g) Informationen über sonstige im Einzelfall bei der Übergabe erforderliche Schutz- und Sicherheitsmaßnahmen.

(2) Die zuständige Behörde der ersuchten Vertragspartei ist zu einer schriftlichen Antwort innerhalb von dreißig Tagen nach Eingang des Ersuchens verpflichtet.

(3) Stimmt die zuständige Behörde der ersuchten Vertragspartei dem Ersuchen zu, muss die Durchbeförderung innerhalb von drei Monaten nach dem Datum der Antwort erfolgen.

(4) Der genaue Zeitpunkt sowie die Modalitäten der Rückführung und Durchbeförderung (Flugnummer, Abflug- und Ankunftszeiten, Angaben zu möglichen Begleitpersonen) werden unmittelbar zwischen der zuständigen Behörde der ersuchenden Vertragspartei und der zuständigen Behörde der ersuchten Vertragspartei vereinbart.

Artikel 7

Kosten

Falls eine Vertragspartei Kosten verauslagt, die die andere Vertragspartei gemäß Artikel 6 des Abkommens zu tragen hat, sind diese Kosten innerhalb von sechzig Tagen nach Vorlage der Rechnung auf das Konto der anderen Vertragspartei zu überweisen.

Artikel 8

Schlussbestimmungen

(1) Dieses Durchführungsprotokoll tritt zum selben Zeitpunkt wie das Abkommen in Kraft.

(2) Änderungen dieses Protokolls können durch das Bundesministerium des Innern der Bundesrepublik Deutschland und das Innenministerium der Arabischen Republik Syrien gemeinsam beschlossen werden.

Geschehen zu Berlin am 14. Juli 2008 in zwei Urschriften, jede in deutscher und arabischer Sprache, wobei jeder Wortlaut gleichermaßen verbindlich ist.

Für die Regierung der
Bundesrepublik Deutschland

Für die Regierung der
Arabischen Republik Syrien

[TRANSLATION – TRADUCTION]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE FEDERAL REPUBLIC OF GERMANY AND THE GOVERNMENT OF THE SYRIAN ARAB REPUBLIC CONCERNING THE REPATRIATION OF ILLEGALLY RESIDENT PERSONS

The Government of the Federal Republic of Germany and the Government of the Syrian Arab Republic, hereinafter referred to as the "Contracting Parties",

Desiring to preserve and strengthen the spirit of solidarity and co-operation between the two States,

Determined to take measures against illegal immigration,

Guided by the endeavour to facilitate the repatriation of illegally resident persons,

In accordance with the domestic laws of both Contracting Parties,

Have agreed as follows:

Article 1. Admission of own nationals

(1) The requested Contracting Party shall admit without further formalities any person who in the territory of the requesting Contracting Party does not fulfil, or no longer fulfils, the conditions for entry to or residence in it, where with the help of one of the means of proof or substantiation listed in articles 1 and 2 of the implementation protocol to this Agreement it has been proven or substantiated that said person possesses the nationality of the requested Contracting Party. This does not exclude upholding the rights of the person concerned with regard to the requesting Contracting Party. The admission shall also apply to spouses, as well as to underage children resulting from this marriage, if these do not possess the right to reside in the territory of the requesting Contracting Party.

(2) The requesting Contracting Party shall, without special formalities, take back any person if it is subsequently established that the person in question does not possess the nationality of the requested Contracting Party. The readmission must be requested within thirty days of the repatriation having taken place.

Article 2. Admission of third-country nationals and stateless persons

(1) Each Contracting Party shall, upon request of the other Contracting Party, admit without any formalities other than those stipulated in this Agreement any third-country national or any stateless person, where that Contracting Party has granted these persons a residence permit or a visa that is valid for longer than a residence permit or a visa issued by the requesting Contracting Party, or if it has granted them refugee status.

(2) Each Contracting Party shall, upon request of the other Contracting Party, admit without any formalities other than those stipulated in this Agreement any third-country

national or any stateless person, if it is proven or substantiated that these persons directly entered the territory of the requesting Contracting Party after entering, staying in, or transiting through the territory of the requested Contracting Party.

(3) The requesting Contracting Party shall take back any third-country national or any stateless person as described in Paragraph 1, where it is subsequently established that he or she, at the time of leaving the territory of the requested Contracting Party was neither in possession of a residence permit, an entry visa or refugee status granted to him or her by said Contracting Party, nor had stayed in the territory of the requested Contracting Party or transited through it. The readmission must be requested within thirty days of the repatriation having taken place.

Article 3. Deadlines

(1) The requested Contracting Party shall respond to a request for admission within sixty days of the request being received at its diplomatic or consular representation. Consent to the admission shall be deemed to have been given upon the expiry of this deadline. In the event that nationality has been proven in accordance with Article 1 of the implementation protocol to this Agreement, no request for admission shall be required and the repatriation shall take place immediately.

(2) Following consent being given to a request for admission, in accordance with Paragraph 1, the diplomatic or consular representation of the requested Contracting Party, in the event that the person to be admitted does not possess a valid travel document, and upon request by the requesting Contracting Party, shall issue to the person to be admitted a travel document with a validity of six months.

(3) The requested Contracting Party shall admit the person to be repatriated without delay within a period of three months. At the request of the requesting Contracting Party, this period can be extended by a further three months if the admission is not possible within the first period due to legal or objective reasons. If the handover cannot take place during the extended period either, then the requesting Contracting Party shall submit a new request for admission.

(4) The competent authority of the requesting Contracting Party shall inform the diplomatic or consular representation of the requested Contracting Party about the repatriation of the person concerned no later than five days prior to the planned repatriation.

Article 4. Transit by land or air

(1) At the request of the other Contracting Party, each Contracting Party shall permit, under state supervision, the transit of third-country nationals and stateless persons (henceforth referred to as “transit”), provided that the continuation of the journey through the other transit states and to the destination state has been assured.

(2) Transit shall be refused where the person, on account of the reasons cited in the Agreement under Article 8, Dash 1, would be at risk in a subsequent transit state or in the destination state of persecution, or of being subjected to inhumane or humiliating treatment, or to punishment or to the death penalty. The transit can be refused where the person is threatened with criminal prosecution or the enforcement of a sentence in the terri-

tory of the requested Contracting Party. The extradition proceedings with regard to criminal prosecution and the enforcement of a sentence are not affected.

(3) The transit request shall be submitted in writing and shall be dealt with directly between the competent authorities. The form and content of the request, as well as the procedure, have been stipulated in the implementation protocol to this Agreement.

(4) Should the requested Contracting Party decline the transit request, it shall inform the requesting Contracting Party in writing about the reasons for its decision. Even where the requesting Contracting Party had received advance consent to the transit of the person in question, the requesting Contracting Party shall take back the person in question should it subsequently be proven that the person in question does not, or no longer fulfils the conditions for transit.

Article 5. Data protection

(1) Insofar as for the implementation of this Agreement personal data is to be transmitted, this data shall be processed and protected according to the domestic legal provisions of the Contracting Parties concerning data protection and in accordance with the respective provisions of the international agreements to which they are party.

(2) Insofar as personal data is transmitted for the purpose of the repatriation of persons, this information may only concern the following:

a) the personal details of the person to be handed over and, if applicable, of family members (surname, first name, and if applicable, previous names, nicknames, pseudonyms or aliases, date and place of birth, sex, current and all former nationalities);

b) passport or identity document;

c) other officially issued documents necessary to unequivocally identify the person in question;

d) places of residence and travel itineraries;

e) other information necessary to identify the person to be handed over.

(3) Personal data shall solely be transmitted to and processed by the authorities responsible for implementing this Agreement, and solely for the purposes of this Agreement. The competent authorities of the two Contracting Parties, which exchange the information, shall ensure that they are factually correct and necessary, and shall take into account the proportionality in respect of the intended purpose for which the data are transmitted. Should the data be inaccurate or should they have been transmitted in breach of law, then the competent authorities of the receiving Contracting Party shall be informed without delay and shall be obliged to correct or delete the data. The competent authorities of the receiving Contracting Party shall only pass on the data to third parties with the prior written consent of the transmitting Contracting Party. The transmitted personal data shall only be retained for as long as is necessary for the purpose for which they were transmitted.

(4) The competent authorities of the Contracting Parties shall inform each other, upon request, about the use of the data and the results thereby achieved. The person concerned, upon request, is to be informed about all the data that pertain to that person, as well as about the manner of their use.

(5) Each Contracting Party is obliged to keep a record of the transmission and receipt of personal data. The personal data transmitted shall be protected effectively against illegal transmission, illegal access or misuse.

Article 6. Costs

The requesting Contracting Party shall bear the costs of the following measures:

- costs for the admission of persons up to the border of the requested Contracting Party,

- costs for the transit up to the border of the destination state,

- costs of a readmission according to Article 1, Paragraph 2, and Article 2, Paragraph 3.

Article 7. Implementation provisions

(1) The provisions for the implementation of this Agreement have been stipulated in an implementation protocol, particularly with regard to:

a) the details of the procedure for the exchange of information for repatriation and transit;

b) the documentation and information necessary for the repatriation and transit;

c) the reimbursement of costs, in accordance with Article 6.

(2) The Contracting Parties shall, when signing this Agreement, exchange information about the authorities responsible for the processing of admission and transit requests, as well as about the places where the admission and transit can take place.

(3) Each Contracting Party shall inform the other Contracting Party without delay, via the diplomatic channel, of changes with regard to the competent authorities. The competent authorities shall inform each other about other changes without delay.

Article 8. Further obligations

This Agreement shall not affect the bilateral, regional and international obligations of both Contracting Parties, in particular obligations arising from:

- The Geneva Convention relating to the status of refugees of 28 July 1951, as amended by the Protocol relating to the Status of Refugees, of New York, 31 January 1967;

- International agreements concerning the protection of human rights, such as the International Covenant on Civil and Political Rights of 16 December 1966;

- International agreements about the extradition of persons in respect of criminal matters.

Article 9. Principle of co-operation on a basis of trust

(1) The Contracting Parties shall regularly exchange information with regard to all questions related to repatriation.

(2) The Contracting Parties undertake to co-operate closely in the implementation and interpretation of this Agreement. Potential disagreements concerning the interpretation, application or implementation of this Agreement shall be resolved by means of joint consultations or through exchanges of views, either verbally or in writing, between the competent authorities of the Contracting Parties.

(3) The diplomatic and consular representation of the Contracting Party that receives requests in accordance with Article 1 shall support the requesting Contracting Party in establishing the nationality of persons who are to leave its territory. Joint hearings can be conducted for this purpose. Where required, experts shall be consulted for the purpose of reviewing the nationality of the persons in question.

Article 10. Entry into force

(1) Each Contracting Party shall inform the other Contracting Party, via the diplomatic channel, that the domestic requirements for its entry into force have been fulfilled.

(2) This Agreement shall enter into force thirty days after the last notification, sent through the diplomatic channel, with which the Contracting Parties inform each other that the respective domestic requirements for its entry into force have been fulfilled.

Article 11. Duration, suspension and termination

(1) This Agreement shall be concluded for an indefinite period.

(2) Each Contracting Party may, following prior consultation with the other Contracting Party, suspend this Agreement wholly or in part for reasons of public order or public health. The other Contracting Party shall be notified about the suspension, in writing, without delay. The suspension shall take effect upon receipt of the notification.

(3) Each Contracting Party may terminate this Agreement at any time by means of a notification. The termination shall take effect on the ninetieth day after receipt of the notification.

DONE at Berlin on 14 July 2008, in two originals, each in the German and Arabic languages, both copies being equally authentic.

For the Government of the Federal Republic of Germany

For the Government of the Syrian Arab Republic

PROTOCOL BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE FEDERAL REPUBLIC OF GERMANY AND THE GOVERNMENT OF THE SYRIAN ARAB REPUBLIC CONCERNING THE REPATRIATION OF PERSONS RESIDING ILLEGALLY

The Government of the Federal Republic of Germany and the Government of the Syrian Arab Republic,

Desiring to implement the Agreement between the Government of the Federal Republic of Germany and the Government of the Syrian Arab Republic concerning the repatriation of persons residing illegally,

Have agreed as follows:

Article 1. Proof of nationality

Nationality shall be deemed proven by the following documents:

- a valid passport of any kind;
- a valid seamen's registration book;
- a valid national identity card.

When the competent authorities of a Contracting Party submit one of these documents, the authorities of the other Contracting Party shall recognise the nationality of the person concerned, without the need for further verification.

Article 2. Establishing presumption of nationality

(1) Presumption of nationality may be established by the following documents:

- The original or copy of an invalid passport, invalid seamen's registration book or invalid national identity card;
- A copy of a valid passport, valid seamen's registration book, or national identity card;
- The original or copy of a certification from a birth, marriage or death register or of a residence permit;
- Original or copy of a military service record book;
- Original or copy of a travel document with indication of the holder's nationality;
- Original or copy of a driving license;
- Original or copy of a birth certificate;
- Statements made by witnesses;
- The language of the person concerned;
- Statements by the person to be repatriated;
- Finger print comparison.

In this case, the person concerned shall be deemed to be a national of the requested Contracting Party, unless that Party disproves that presumption.

(2) If, pursuant to paragraph 1, the person concerned is deemed to be a national of the requested Contracting Party, the diplomatic or consular mission of the requested Contracting Party shall, at the request of the competent authority of the requesting Contracting Party, immediately issue a travel document for the person concerned.

Article 3. Interviews

(1) If nationality cannot be proved or presumed on the basis of the documents shown, the diplomatic or consular mission of the requested Contracting Party shall, at the request of the competent authority of the requesting Contracting Party, conduct without delay an interview of the person concerned.

(2) If presumption of the nationality of the person to be repatriated can be convincingly established during the interview and authorization has been obtained from the competent authority of the requested Contracting Party, the diplomatic or consular mission shall issue a travel document without delay.

(3) If the competent authorities of the requesting Contracting Party deem it necessary, they may ask for a joint interview in order to ascertain the nationality of the person concerned. To that end, the two Contracting Parties represented by their respective competent authorities may appoint experts. If presumption of nationality can be established, the competent authority of the requested Contracting Party shall issue a travel document without delay.

(4) The competent authorities of the two Contracting Parties shall agree on the specific criteria and the procedures for joint interviews. To that end, each Contracting Party shall appoint its experts.

Article 4. Admission requests for nationals of a Contracting Party

If the competent authority of the requesting Contracting Party considers that the person concerned possesses the nationality of the requested Contracting Party (article 1, paragraph 1 of the Agreement), it shall transmit the following data on the person concerned in writing to the competent authorities of the request Contracting Party, to the extent that such data are available:

- Name and surnames and, where applicable, surname at birth;
- Date and place of birth;
- Last known domicile in the territory of the requested Contracting Party;
- Passport or travel document data (serial number, place and date of issue, expiration date, issuing authority);
- Recent photograph of the person concerned;
- Fingerprints of the person concerned;
- Other documents attesting to the nationality of the person concerned;

- Information regarding any necessary special medical treatment for the person concerned, with his or her consent;

- Information regarding any other protection or security measures needed in particular cases for handing the person over.

Article 5. Admission requests for nationals of third States and stateless persons

(1) Admission requests in accordance with article 2 of the Agreement (Nationals of Third States and Stateless Persons) shall contain as much of the information indicated in article 4 as the competent authority of the requesting Contracting Party has at its disposal.

(2) Proof of resident shall be established with the following documents:

(a) On German territory:

- A valid residence permit;

- A travel document for refugees in accordance with the Convention of 28 July 1951 relating to the Status of Refugees;

- A travel document for foreigners;

- A travel document for stateless persons in accordance with the Convention of 28 September 1954 relating to the Status of Stateless Persons;

- A visa with an entry stamp;

- Fingerprints.

(b) On Syrian territory:

- A travel document for Palestinian refugees;

- A registration card of the UNRWA authority in Syria;

- A valid residence permit;

- A visa with an entry stamp;

- A residence permit for stateless persons;

- A residence permit for nationals of third States;

- Fingerprints;

- A certified document issued by the Mukthar indicating that the person resides in Syria.

(3) Presumption of residence may be established with a copy of one of the aforementioned documents.

(4) For the purposes of the Agreement, the term “refugee” shall refer to all persons recognized as such under the Convention of 28 July 1951 relating to the Status of Refugees, as amended by the Protocol of New York on 31 January 1967 relating to the Status of Refugees.

(5) Entry in accordance with article 2, paragraph 2 of the Agreement may be attested by:

- An exit stamp of the authorities of the requested Contracting Party in travel documents;

- Notations in travel documents by the authorities of the requested Contracting Party;

- Land, air or ship transportation tickets attesting to the travel itinerary out of the territory of the requested Contracting Party.

Article 6. Transit requests.

(1) All transit requests shall be submitted in writing in accordance with article 5 and contain as many of the following data as the competent authority of the Contracting Party has at its disposal:

(a) Name and surnames and, where applicable, surname at birth;

(b) Date and place of birth;

(c) Nationality (except for stateless persons);

(d) Last known domicile in the territory of the State of destination;

(e) Type, serial number, and expiration date of the passport or other travel document, information regarding the passport or residence permit issuing authority, as well as a photograph of the person concerned and a copy of the document or residence permit;

(f) Information regarding any necessary special medical treatment for the person concerned, with his or her consent;

(g) Information regarding any other protection or security measures needed in particular cases for handing the person over.

(2) The competent authority of the requested Contracting Party shall be obliged to reply in writing within thirty days following receipt of the request.

(3) If the competent authority of the requested Contracting State grants the request, transit must take place within three months of the date of the reply.

(4) The exact time and particulars of the repatriation and transit (flight number, take off and landing times, data regarding possible escorts) shall be agreed upon directly by the competent authority of the requesting Contracting party and the competent authority of the requested Contracting Party.

Article 7. Costs

In the event that a Contracting Party pays in advance for costs that, in accordance with article 6 of the Agreement, are to be met by the other Contracting Party, the corresponding funds must be transferred to the account of the other Contracting party within sixty days of the submission of the invoice.

Article 8. Final provisions

(1) This transit protocol shall enter into force at the same time as the Agreement.

(2) The Federal Ministry of the Interior of the Federal Republic of Germany and the Ministry of the Interior of the Syrian Arab Republic may jointly amend this Protocol.

DONE at Berlin on 14 July 2008 in two originals, each in the German and Arab languages, whereby both texts shall be equally authentic.

For the Government of the Federal Republic of Germany

For the Government of the Syrian Arab Republic

[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE FÉDÉRALE D'ALLEMAGNE ET LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE RELATIF AU RAPATRIEMENT DES PERSONNES EN SÉJOUR IRRÉGULIER

Le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne et le Gouvernement de la République arabe syrienne, ci-après dénommés « les Parties contractantes »,

Désireux de préserver et de développer l'esprit de solidarité et de coopération existant entre les deux États,

Déterminés à prendre des mesures pour s'opposer à l'immigration illégale,

Soucieux de faciliter le rapatriement des personnes en séjour irrégulier,

Respectueux du droit interne des deux Parties contractantes,

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier. Admission de ses propres ressortissants

(1) La Partie contractante requise admet sans autres conditions toute personne ne remplissant pas ou ne remplissant plus les conditions d'entrée et de séjour applicables sur le territoire de la Partie requérante lorsque la preuve ne peut être apportée ou la vraisemblance être établie à l'aide d'une des pièces justificatives ou sur la base d'un faisceau de preuves permettant d'établir la vraisemblance comme stipulé aux articles premier et 2 du Protocole d'application du présent Accord que cette personne possède la nationalité de la Partie contractante requise. La présente clause n'empêche en rien la personne intéressée de se prévaloir de ses droits vis-à-vis de la Partie contractante requérante. L'admission vaut également pour le conjoint de cette personne ainsi que pour les enfants mineurs issus du même lit si ceux-ci ne sont pas en droit de séjourner sur le territoire de la Partie contractante requérante.

(2) La Partie contractante requérante réadmet sans autres formalités particulières toute personne lorsqu'il apparaît a posteriori que la personne intéressée ne possède pas la nationalité de la Partie contractante requise. La réadmission doit être demandée dans les trente jours qui suivent l'admission effective.

Article 2. Admission des ressortissants de pays tiers et des apatrides

(1) À la demande de l'autre Partie contractante, chaque Partie contractante admet sans autres formalités que celles prévues dans le présent Accord tout ressortissant de pays tiers ou tout apatride si elle leur a délivré un titre de séjour ou un visa dont la validité expire à une date postérieure à celle d'un titre de séjour ou d'un visa de la Partie contractante requérante ou si elle leur a accordé le statut de réfugié.

(2) À la demande de l'autre Partie contractante, chaque Partie contractante admet sans autres formalités que celles prévues dans le présent Accord tout ressortissant de pays tiers ou tout apatride lorsque la preuve peut être apportée ou la vraisemblance être établie que ces personnes sont entrées sur le territoire de la Partie contractante requérante immédiatement après être entrées ou avoir séjourné sur le territoire ou avoir transité par le territoire de la Partie contractante requise.

(3) La Partie contractante requérante réadmet tout ressortissant de pays tiers visé au paragraphe 1 ou tout apatride auquel il est fait mention à ce même paragraphe lorsqu'il appert a posteriori que ce ressortissant ou cet apatride n'était pas en possession d'un titre de séjour, d'un visa de voyage ou ne possédait pas le statut de réfugié au moment de quitter le territoire de la Partie contractante requise ou n'a pas séjourné sur le territoire ou n'a pas transité par le territoire de la Partie contractante requise. La réadmission doit avoir lieu dans les 30 jours qui suivent la demande de rapatriement.

Article 3. Délais

(1) La Partie contractante requise répond aux demandes d'admission dans les soixante jours à compter de la date à laquelle la demande a été reçue à sa mission diplomatique ou consulaire. À l'expiration de ce délai, la demande est considérée comme acceptée.

Au cas où la preuve de la nationalité pourrait être apportée conformément à l'article premier du Protocole d'application du présent Accord, une demande d'admission ne serait pas nécessaire et le rapatriement pourrait alors avoir lieu sans plus attendre.

(2) Après acceptation d'une demande d'admission conformément au paragraphe 1, la mission diplomatique ou consulaire de la Partie contractante requise délivre à la demande de la Partie contractante requérante un document de voyage possédant une validité de six mois à la personne devant être admise dans l'éventualité où celle-ci ne serait pas en possession d'un document de voyage valide.

(3) La Partie contractante requise admet la personne à rapatrier dans les plus brefs délais, et ce au plus tard dans les trois mois. Si la Partie contractante requérante en fait la demande, ce délai pourra être prolongé à concurrence d'une nouvelle période de trois mois si, en raison d'obstacles juridiques ou matériels, l'extradition ne pouvait être possible dans les limites du délai cité en premier. Si l'extradition ne pouvait pas non plus avoir lieu au cours de cette période de grâce, une nouvelle demande d'admission devrait être faite par la Partie requérante.

(4) L'autorité compétente de la Partie contractante requérante informe la mission diplomatique ou consulaire de la Partie contractante requise du rapatriement de la personne intéressée cinq jours au plus tard avant la date de rapatriement prévue.

Article 4. Transit par voie de terre et par la voie des airs

(1) Sur demande de l'autre Partie contractante, chaque Partie contractante autorise, sous le contrôle de l'État, le transit des ressortissants de pays tiers et des apatrides (dénommé ci-après « le transit »), pour autant que la poursuite du voyage puisse être assurée dans les autres pays de transit et le pays de destination finale.

(2) Le transit doit être refusé si la personne court le risque d'être poursuivie dans l'un des pays de transit quel qu'il soit ou dans le pays de destination finale pour les motifs évoqués à l'alinéa 1 de l'article 8 de l'Accord ou risque de se voir infliger un traitement inhumain ou dégradant, d'encourir une peine ou d'être passible de la peine de mort. Le transit peut être refusé si la personne est menacée sur le territoire de la Partie contractante requise d'être poursuivie en justice ou de devoir exécuter une peine. Il n'est pas dérogé ici aux procédures d'extradition destinées à engager des poursuites pénales ou à appliquer une peine.

(3) La demande de transit est présentée par écrit et traitée sans retards inutiles par les autorités compétentes. La forme et le contenu de la demande ainsi que la procédure sont précisés dans le Protocole d'application du présent Accord.

(4) Si elle décline la demande de transit, la Partie contractante requise informe par écrit la Partie contractante requérante des motifs justifiant sa décision. Même si elle a préalablement obtenu l'accord de transit de la personne intéressée, la Partie contractante requérante réadmet la personne en question s'il est prouvé a posteriori que cette personne ne remplit pas ou ne remplit plus les conditions de transit.

Article 5. Protection de la vie privée

(1) Dans la mesure où des données à caractère personnel doivent être communiquées aux fins de l'application du présent Accord, ces données doivent être traitées et protégées conformément aux dispositions du droit interne des Parties contractantes ainsi qu'à celles des accords internationaux auxquels elles ont adhéré.

(2) Dans la mesure où des données à caractère personnel sont transmises à des fins de rapatriement, ces informations concerneront uniquement :

a) Les coordonnées de la personne à extrader et le cas échéant des membres de la famille (nom, prénom, éventuellement noms antérieurs, sobriquets, pseudonymes ou noms d'emprunt, date et lieu de naissance, sexe, nationalité actuelle ou toute autre nationalité antérieure);

b) Passeport ou carte d'identité;

c) Autres documents délivrés par l'administration destinés à identifier clairement la personne concernée;

d) Lieux de séjour et itinéraire du voyage;

e) Autres informations requises pour identifier la personne à extrader.

(3) Les données à caractère personnel ne peuvent être communiquées qu'aux autorités compétentes chargées de l'application du présent Accord et ce, uniquement dans les limites de l'objet assigné au présent Accord, et leur traitement est réservé exclusivement à ces mêmes autorités. Les autorités compétentes des deux Parties contractantes qui échangent les données s'assurent que ces données sont exactes et nécessaires et veillent en application du principe de proportionnalité à leur adéquation par rapport au but recherché en les transmettant. S'il appert que les informations communiquées sont inexactes ou ont été communiquées de manière illégale, les autorités compétentes de la Partie contractante à laquelle les données étaient destinées doivent en être immédiatement informées et sont tenues de les corriger ou de les détruire. Les autorités compétentes de la

Partie contractante réceptrice ne peuvent communiquer les données à des tiers que moyennant accord préalable écrit de la Partie contractante transmettrice. Les données à caractère personnel transmises ne peuvent être conservées au-delà du temps nécessaire pour atteindre le but pour lequel elles ont été transmises.

(4) Les autorités compétentes des Parties contractantes s'informent mutuellement sur demande quant à l'utilisation des données et des résultats ainsi obtenus. Si elle en fait la demande, la personne intéressée doit être informée de l'ensemble des données qui la concernent et quant à l'usage qui leur a été réservé.

(5) Chaque Partie contractante est tenue de tenir un dossier concernant les mouvements des données à caractère personnel ayant été communiquées et reçues. Les données à caractère personnel communiquées doivent être protégées de manière efficace contre toute transmission qui serait contraire à la loi et contre tout accès intempestif ou usage abusif.

Article 6. Frais

La Partie contractante requérante supporte le coût des mesures suivantes :

- Frais d'admission des personnes jusqu'à la frontière de la Partie contractante requise,

- Frais de transit jusqu'à la frontière du pays final de destination,

- Frais de réadmission suivant paragraphe 2 de l'article premier et paragraphe 3 de l'article 2.

Article 7. Dispositions régissant le transit

(1) Les dispositions du présent Accord applicables en matière de transit seront précisées dans un protocole d'application, notamment en ce qui concerne

a) Les modalités de détail quant à l'application de la procédure d'échange des informations en matière de rapatriement et de transit;

b) Les documents et renseignements requis pour le rapatriement et le transit;

c) Le remboursement des frais suivant article 6.

(2) À la signature de l'Accord, les Parties contractantes échangeront des renseignements concernant les autorités compétentes pour le traitement des demandes d'extradition et de transit ainsi qu'en ce concerne les lieux où l'extradition et le transit peuvent s'effectuer.

(3) Chaque Partie contractante informe immédiatement l'autre Partie contractante par la voie diplomatique des changements ayant été apportés en ce qui concerne leurs autorités compétentes. Les autres changements seront échangés directement entre les autorités compétentes.

Article 8. Obligations diverses

Il n'est pas dérogé ici aux obligations bilatérales, régionales et internationales des deux Parties contractantes, notamment aux obligations découlant

- De la Convention de Genève du 28 juillet 1951 relative au statut des réfugiés, modifiée par le Protocole de New York du 31 janvier 1967 relatif au statut des réfugiés;

- Des Accords internationaux relatifs à la protection des droits de l'homme, ainsi que du Pacte international du 16 décembre 1966 relatif aux droits civils et politiques;

- Des Traités internationaux relatifs à l'extradition des personnes en matière civile.

Article 9. Principe de la coopération basée sur la confiance

(1) Les Parties contractantes se concertent de manière régulière sur les questions qui se rapportent au rapatriement.

(2) Les Parties contractantes s'engagent à collaborer de manière étroite en ce qui concerne l'application et l'interprétation du présent Accord. Les divergences de vue éventuelles découlant de l'interprétation, de l'application ou de la mise en œuvre du présent Accord seront aplanies par voie de consultations communes ou par voie d'échange d'avis sous forme verbale ou écrite entre les autorités compétentes des Parties contractantes.

(3) La mission diplomatique ou consulaire de la Partie contractante où parviennent les demandes selon les dispositions de l'article premier prête son concours à la Partie contractante requérante pour établir la nationalité des personnes qui doivent quitter son territoire. Des auditions peuvent être à cet effet menées en commun. En cas de besoin, il peut être fait appel à des experts pour vérifier la nationalité des personnes concernées.

Article 10. Entrée en vigueur

(1) Chaque Partie contractante informera l'autre Partie contractante par la voie diplomatique dès que les conditions requises au regard de son droit interne pour l'entrée en vigueur du présent Accord auront été remplies.

(2) Le présent Accord entrera en vigueur trente jours après la dernière notification dépêchée par la voie diplomatique informant les Parties contractantes de ce que les conditions requises par leur droit interne respectif pour son entrée en vigueur ont été remplies.

Article 11. Durée de validité, suspension et dénonciation

(1) Le présent Accord est conclu pour une durée indéterminée.

(2) Après s'être préalablement consultées, les Parties contractantes peuvent suspendre en tout ou en partie le présent Accord pour des raisons d'ordre public ou de santé publique. L'autre Partie contractante en sera immédiatement informée par écrit. La suspension prend effet dès réception de l'avis de suspension.

(3) Chaque Partie contractante peut dénoncer à tout moment le présent Accord moyennant notification. La dénonciation prendra effet le quatre-vingt-dixième jour qui suit la réception de l'avis de dénonciation.

FAIT à Berlin le 14 juillet 2008 en deux exemplaires originaux rédigés chacun en langue allemande et arabe, les deux textes faisant également foi.

Pour le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne

Pour le Gouvernement de la République arabe syrienne

PROTOCOLE D'APPLICATION DE L'ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE FÉDÉRALE D'ALLEMAGNE ET LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE RELATIF AU RAPATRIEMENT DES PERSONNES RÉSIDANT ILLÉGALEMENT

Le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne et le Gouvernement de la République arabe syrienne, dénommés ci-après les « Parties contractantes »,

Désireux d'appliquer l'Accord entre le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne et le Gouvernement de la République arabe syrienne relatif au rapatriement des personnes en séjour illégal,

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier. Pièces probantes attestant de la nationalité

La nationalité est établie sur présentation des documents suivants:

- Passeport valide de quelque nature ou type que ce soit,
- Carnet de marin valide,
- Carte d'identité valide.

Si les autorités compétentes des Parties contractantes présentent l'un de ces documents, les autorités de l'autre Partie contractante reconnaissent la nationalité de la personne concernée sans qu'il soit pour autant nécessaire de procéder à d'autres contrôles.

Article 2. Établissement de la vraisemblance de la nationalité

(1) La nationalité peut être vraisemblablement établie à l'aide notamment des documents suivants:

- Original ou copie d'un passeport, d'un carnet de marin ou d'une carte d'identité non valide,
- Copie d'un passeport, d'un carnet de marin ou d'une carte d'identité valide,
- Original ou copie d'une attestation de naissance, de mariage ou de décès ou permis de séjour,
- Original ou copie du livret militaire,
- Original ou copie d'un document de voyage indiquant la nationalité du porteur,
- Original ou copie du permis de conduire,
- Original ou copie d'un acte de naissance,
- Dépositions de témoins,
- Langue de la personne concernée,
- Informations données par la personne à rapatrier,

- Comparaison des empreintes digitales.

Dans ce cas, la personne concernée est censée être citoyenne ou ressortissante de la Partie contractante requise dès l'instant où ce fait n'est pas contesté par cette dernière.

(2) Si la personne concernée est, en vertu du paragraphe (1), reconnue citoyenne ou ressortissante de la Partie contractante requise, la mission diplomatique ou consulaire de la Partie contractante requise, sur demande des autorités compétentes de la Partie contractante requérante, délivre immédiatement un document de voyage pour la personne concernée.

Article 3. Auditions

(1) Si la nationalité de la personne ne peut être établie ou justifiée de manière plausible sur la base des documents présentés, la mission diplomatique ou consulaire de la Partie contractante requise, sur demande de l'autorité compétente de la Partie contractante requérante, procède sine die à une audition de l'intéressé.

(2) Si la nationalité de la personne à rapatrier peut selon toute vraisemblance être prouvée de manière convaincante, la mission diplomatique ou consulaire délivre sans délai un document de voyage moyennant accord de l'autorité compétente de la Partie contractante requise.

(3) Si elles l'estiment nécessaire, les autorités compétentes de la Partie contractante requérante peuvent, aux fins d'établir la nationalité, demander qu'une audition soit menée de conserve. Les deux Parties contractantes peuvent désigner des experts et charger leurs autorités compétentes respectives de régler les formalités à cet effet. Si la nationalité peut être établie de manière crédible, l'autorité compétente de la Partie contractante requise délivre sine die un document de voyage.

(4) Les autorités compétentes des deux Parties contractantes déterminent les modalités d'application concrètes ainsi que les procédures des auditions organisées de conserve. Elles désignent à cet effet leurs experts respectifs.

Article 4. Demandes de réadmission applicable à ses propres ressortissants

Si l'autorité compétente de la Partie contractante requérante estime que la personne en question possède la nationalité de la Partie contractante requise (article premier paragraphe (1) de l'Accord), elle communique sous forme écrite à l'autorité compétente de la Partie contractante requise les renseignements suivants sur la personne de l'intéressé pour autant que ceux-ci soient disponibles:

- Nom et prénoms, le cas échéant le nom de jeune fille,

- Date et lieu de naissance,

- Dernière adresse connue sur le territoire de la Partie contractuelle requise,

- Références du passeport ou du document de voyage de remplacement (numéro de série, lieu et date de délivrance, période de validité, autorité ayant délivré le document),

- Photo récente de la personne concernée,

- Empreintes digitales de la personne concernée,

- Autres documents attestant de la nationalité de la personne concernée,

- Informations concernant un traitement médical spécial qui serait nécessaire à la personne concernée, avec l'accord de celle-ci,

- Informations concernant les autres mesures de protection ou de sécurité devant être prises au cas par cas lors de l'admission.

Article 5. Demandes de réadmission applicables aux ressortissants de pays tiers et apatrides

(1) Les demandes de réadmission au sens de l'article 2 de l'Accord (ressortissants de pays tiers et personnes apatrides) comportent les informations visées à l'article 4 pour autant que l'autorité compétente de la Partie contractante requérante en dispose.

(2) La preuve du séjour est apportée par les documents suivants:

a) Sur le territoire allemand:

- Permis de séjour valide,

- Document de voyage pour réfugiés conformément à la Convention du 28 juillet 1951 relative au statut des réfugiés,

- Document de voyage pour les étrangers,

- Document de voyage pour les apatrides conformément à la Convention du 28 septembre 1954 relative au statut des apatrides,

- Visa avec cachet d'entrée,

-Empreintes digitales.

b) Sur le territoire syrien:

- Document de voyage pour les réfugiés palestiniens,

- Carte d'enregistrement délivrée par l'autorité de l'UNWRA en Syrie,

- Permis de séjour valide,

- Visa avec cachet d'entrée,

- Permis de séjour pour les apatrides,

- Permis de séjour pour les ressortissants de pays tiers,

- Empreintes digitales,

- Document certifié conforme délivré par le Mukthar indiquant que la personne dénommée est domiciliée en Syrie.

(3) Le séjour peut être établi de manière crédible à l'aide d'une copie des documents mentionnés ci-dessus.

(4) Pour l'application de l'Accord, le terme « réfugié » s'entend de toute personne à laquelle a été reconnue la qualité de réfugié conformément à la Convention du 28 juillet 1951 relative au statut des réfugiés, amendée par le Protocole de New York du 31 janvier 1967 relatif au statut des réfugiés.

(5) L'entrée suivant l'article 2 paragraphe (2) de l'Accord peut être prouvée par les éléments suivants:

- Le cachet de sortie apposé sur les documents de voyage par les autorités de la Partie contractante requise,

- Les mentions indiquées sur les documents de voyage par la Partie contractante requise,

- Les billets de transport, billets d'avion ou de traversée par bateau prouvant l'utilisation de moyens de transport sur le territoire de la Partie contractante requise;

Article 6. Demandes de transit

(1) Toutes les demandes de transit sont présentées par écrit conformément à l'article 5 et comportent les renseignements suivants pour autant que l'autorité compétente de la Partie contractuelle en dispose:

a) Nom et prénoms, le cas échéant le nom de jeune fille,

b) Date et lieu de naissance,

c) Nationalité (à l'exception des apatrides),

d) Dernière adresse connue sur le territoire de l'État cible,

e) Type, numéro de série, période de validité du passeport ou d'un autre document de voyage, renseignements sur l'autorité ayant délivré le passeport ou le permis de séjour ainsi qu'une photo de la personne concernée, copie du document ou du permis de séjour,

f) Informations concernant un traitement médical spécial qui serait nécessaire à la personne concernée, avec l'accord de celle-ci,

g) Informations concernant les autres mesures de protection ou de sécurité devant être prises au cas par cas lors de l'admission.

(2) L'autorité compétente de la Partie contractante requise est tenue de répondre par écrit dans les trente jours qui suivent la réception de la demande.

(3) Si l'autorité compétente répond favorablement à la demande, le transit doit avoir lieu dans les trois mois qui suivent la date de la réponse.

(4) La date exacte ainsi que les modalités du rapatriement et du transit (numéro de vol, heures de départ et d'arrivée, coordonnées des accompagnateurs éventuels) sont déterminées dans les plus brefs délais par l'autorité compétente de la Partie contractante requérante et l'autorité compétente de la Partie contractante requise.

Article 7. Frais

Si une Partie contractante engage des frais qui doivent être supporté par l'autre Partie contractante conformément à l'article 6 de l'Accord, ces frais seront versés sur le compte de l'autre Partie contractante dans les soixante jours qui suivent la date de présentation de la facture.

Article 8. Dispositions finales

(1) Le présent Protocole d'application entre en vigueur le même jour que celui de l'Accord.

(2) Les modifications devant éventuellement être apportées au présent Protocole peuvent être décidées de concert par le Ministère fédéral de l'intérieur de la République fédérale d'Allemagne et le Ministère de l'intérieur de la République arabe syrienne.

FAIT à Berlin, le 14 juillet 2008 en deux exemplaires originaux, chacun en langues allemande et arabe, les deux textes faisant également foi.

Pour le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne

Pour le Gouvernement de la République arabe syrienne